شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاعات المالية

Upper Egypt Mills Company
ISO ٩٠٠٧٢٠٠٨ / ١٤٠٠٧٢٠٠٤
J . S . C

السـادة / البورصـة المصـريـة .

تحية طيبة . . . وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في : ١ /٣/ ٢٠٢١
* الزهراء *

رئـيس القطـاع المالى
[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ - ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣- ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣-ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ - ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة
لشركة مطاحن مصر العليا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

السادة مساهمي شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة لشركتي مطاحن مصر العليا وشركة وادي الملوك (ش . م . م) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفي حدود أسلوب الفحص المشار إليه تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ١٩٦,٤ مليون جنيه (بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك والبالغ (٣٥٠,٤١٧ مليون جنيه) ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً لذات المعدلات والقواعد المتبعة في السنوات السابقة وقد تبين ما يلي : -

- *تضمنت حسابات الأصول الثابتة بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :-*
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة والتى لم تحسم حتى تاريخه بشأن استرداد أو إلغاء قرار نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الاصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) كما يلى:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، والمسددة قيمتها بنحو ٥٦٣ ألف جنيه للوحدة المحلية المذكورة في أبريل ٢٠٠٦، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مؤجلة وقد اقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق اسوان ضد محافظ اسوان والدعوى رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع اسوان ضد محافظ اسوان وشركة وادى كوم أمبو و تم حجزهما للحكم جلسة ٢٠٢١/٣/١٦.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية في هذا الشأن والإفادة .

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه.

يتعين تحديد أسباب عدم الاستفادة من الأرض في الغرض المخصصة من أجله مع متابعة الإجراءات القانونية وإجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة مع مراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- أقيمت دعوى من أحمد الراوي عامر ضد الشركة برقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا يطلب فيها تثبيت ملكيته لمساحة ٦س ٢٣ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا بدعوى عدم صحة قرار نزع الملكية وعدم التعويض عنها والدعوى مؤجله جلسة ٢٠٢١/٣/١٨ للتقرير.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية للحفاظ علي أصول الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها.

- لازال حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوى المتعلقة ببعض أراضي الشركة منها ما يلى :

- مازال لم يتم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢ بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ وقد سددت عنها الشركة مبلغي (٧٩٤٠٣٥ جنيه في ٢٠٠٩/٥/٢٣ ، ومبلغ ٢٠٠٧٧٨ جنيه في ٢٠١٥/٥/١٠) وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة ولم تحدد جلسة حتي تاريخه. ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر وضع يد ورثة/سليمان أحمد سليمان وهي من ضمن مساحة تلك الزوائد .

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكين الشركة من المساحة المعتدى عليها.

- الدعوي رقم ٢٠١٥/٢٣٣ م . طهطا المقامة من السيد / عمر مختار محمود عبد الرحمن ضد الشركة وآخرين لتسليم حصة ميراثيه شيوعاً في ٢٩٤١,٢٧ متر مربع بأرض مطحن عبد الأخر وتم الحكم بالرفض بجلسة ٢٠١٨/٥/٣١ ، و تم الاستئناف برقم ٨٥ لسنة ٢٠١٨ مدني مستأنف طهطا ومنظورة لجلسة ٢٠٢١/٣/١٠ للضم.
- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من احمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوى ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٣/١٠ للضم

- الدعوى رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٠٠٧م.ك الأقصر الخاصة بالخلاف في تحديد مساحة الأرض المنزوع ملكيتها من أرض مطحن الاتحاد بالأقصر والتي تم نزع ملكيتها للمنفعة العامة منذ يوليو ٢٠١٠ والدعوى مستأنفة برقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق عالي الأقصر وتم الحكم بالرفض في جلسة ٢٠١٧/١٢/٦ وطعنت الشركة برقم ٢٣٤١ لسنة ٨٨ نقض مدني القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٥بعدم قبول الطعن.

يتعين متابعة الدعاوى القضائية المقامة.

- صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله الى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠، وتم تحرير العقد وتسليمه للهيئة العامة للإصلاح الزراعي فى ٢٠١٨/١/٢٩ للتوقيع عليه .ولم يتم التوقيع عليه .

يتعين موافاتنا بما قامت به الشركة من إجراءات بعد عرضه علي قسم الفتوى والتشريع لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وتحرير عقد البيع للمساحة المذكورة حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتى تاريخه

يتعين موافاتنا بالموقف القانوني لتلك القضية حيث مر علي الطعن علي الحكم أكثر من عشر سنوات.

- لازال لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة ومنها:-
  - أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
  - أرض مطحن ناصر و المخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .

- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- أراضي آلت للشركة عن طريق التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بمتابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة .

- *تضمنت الأصول الثابتة بحسابات شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة ما يلى :-*

- نحو ١٠٠ ألف جنيه قيمة البرنامج المحاسبي الذى تم تبويبه (أثاث وتجهيزات) بالخطأ وصحته أصول غير ملموسة طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة، كما تلاحظ عدم حساب الإهلاك للفترة منذ ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ حيث انه تم إضافته للأصول فى ٢٠٢٠/٧/١ .
- عدم وجود تكويد لبنود الأصول الثابتة الأمر الذى يصعب معه أعمال مطابقة الجرد الفعلي للأصول
- عدم قيام الشركة بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية ، جمعية ٦ أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية نحو ٩٩٨ ألف جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم والالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري ووضع التكويد اللازم لبنود الأصول و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الشقق للحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها .

- *تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى:*

- نحو ٩,٦٦٤ مليون جنيه لتطوير صوامع البلينا، ادفو، قنا، أسوان و قوص تمثل ما يخص إنشاء نظام إطفاء الحريق لتلك الصوامع ، و يتصل بذلك ظهور رصيد المورد الشركة المصرية

للمقاولات الكهروميكانيكية (الشركة الموردة لأنظمة إطفاء الحريق فى الصوامع سالفة الذكر) بنحو ٢٠٤ الف جنيه فى حين انه ما يجب ان يعلى لحساب المورد نحو ١,٢٢٤ مليون جنيه تمثل ١٠% من قيمة الإعمال كضمان لحين الاستلام النهائي و ٥% من قيمة الأعمال كضمان لحين ورود موافقه الحماية المدنية و ذلك وفقا لمستندات الصرف للمورد المذكور.

يتعين بحث و دراسة أسباب تلك الفروق و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والإفادة.

- نحو ٣١٣ الف جنيه يمثل قيمة توريد و تركيب نظام قياس درجات الحرارة بصومعة قنا على الرغم من انه قد تم استلام النظام ابتدائيا فى ٢٠٢٠/١٠/٥.
- نحو ٣١٩ ألف جنيه يمثل قيمة أجهزة استشعار لمطاحن (سيتى- مينا- طما- طهطا) و قد تم توريد و استلام وتركيب تلك الأجهزة فى ٢٠٢٠/١١/١٤.

يتعين إجراء التصويب اللازم بإضافة تلك القيم لحساب الأصول مع مراعاة صحة التبويب و تأثير ذلك على الحسابات ذات الصلة .

- نحو ١٥,٩٤٦ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن والمسددة بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والذي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وحصلت الشركة على الموافقات اللازمة آخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع.

يتعين إضافة قيمة تلك الأرض على حسابات الأصول وموافاتنا بالخطوات التى قامت بها الشركة للبدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٧٩٩ للجنة العليا لتثمين أراضي الدولة و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلى السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٢/٩ و حتى تاريخ الفحص لم يتم البت فى اعتراض الشركة .

وكذا نحو ١٨ الف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع رأس غارب الا انه حتى تاريخه ، لم تصل الشركة إلى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر على سعر المتر .

يتعين متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي

- *تضمن حساب استثمارات عقارية بشركة مطاحن مصر العليا ما يلى :*

- تم إثبات قيمة برج المزلاوى بسوهاج بنحو ١٣,٤٢٦ مليون جنية بصورة إجمالية دون تحليل لمكوناتها (وحدت إدارية ، شقق سكنية ، محلات تجارية) كما تم حساب إهلاك الاستثمارات العقارية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٩٥٢,٥ ألف جنيه تقديرياً بواقع ٥٠% من قيمة إهلاكها خلال العام السابق دون مراعاة الإضافات التى تمت خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة نحو ٩٤ ألف جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة واستيفاء القيد بالسجلات.

- وجود بعض الوحدات السكنية والإدارية بأبراج وعمارات الشركة غير مستغلة وهى تمثل راس مال عاطل ومنها(عدد ٨ وحدات إدارية ، عدد ١٤ محل تجارى بعمارة المزلاوى بسوهاج) ، (عدد ٣ شقق سكنية بالبرج البحري تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٤٦٦ ألف جنيه ببرج طهطا)

نوصي بضرورة موافاتنا بتكلفة تلك الأصول وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستغلال هذه الوحدات بما يعود بالنفع علي الشركة حيث أنها تمثل رأس مال عاطل.

- تم إثبات المخزون بالأرصدة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ١٣٥,٠٦ مليون جنيه فيما عدا مخزون الانتاج التام وتبين ما يلى :

- بلغ المخزون الراكد بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٠/١٢/٣١ طبقاً لحصر الشركة نحو ٢٩٨,١ ألف جنيه.

يتعين العمل على التصرف الاقتصادي لتلك الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة.

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات شركة مطاحن مصر العليا المختلفة حوالى ١٣٠,٢٢٥ألف طن وفقاً لما ورد بالإيضاحات المتممة تبلغ قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ٥٩٩ مليون جنيه لم يتم جردها جرداً فعلياً في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وكذا نحو ٣٠مليون جنيه تمثل تكلفة مخزون الخامات من الاقماح المستوردة لكمية حوالي ٦٦٩٠ طن قمح ملك شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة.

يتعين وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية للصوامع للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للإقماح ملك الهيئة والشركة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية والإفادة.

- ظهر قيمة مخزون إنتاج تام بشركة مطاحن مصر العليا بنحو ٤٣٢٧٢٠٨ جنيه بالخطأ وصحته ٤١٤٦٨٥٤جنيه بفرق قدره ١٨٠٣٥٤ جنيه كما تم تقييم مخزون الإنتاج التام بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنحو٨٩٢٧٦٤ جنيه بالخطاء وصحته ٩٠١٢٣٩ جنيه بفرق قدره ٨٤٧٥ جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم.

- بلغت أرصدة الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣٦,٠٧٨ مليون جنيه (رصيد مدين) ونحو ٢٣٥,٤٣١ مليون جنيه (رصيد دائن) بحسابات العملاء والموردين طرف شركة مطاحن مصر العليا ، لم نتحقق من صحة تلك الأرصدة والتي لم يتم المطابقة عليها مع الهيئة العامة للسلع التموينية وكانت أخر مطابقة على الأرصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣ .

يتعين إجراء المطابقات مع الهيئة المذكورة فى تاريخ المركز مع اجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات من نتائج .

- <u>تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف شركة مطاحن مصر العليا في٢٠٢٠/١٢/٣١ما يلى :-</u>

- تضخم مديونية بعض عملاء الدقيق الفاخر استخراج ٧٢% وعدم تحصيل مستحقات الشركة طرفهم (هيئة الامداد والتموين ، الشركة المصرية لتجارة الجملة ، شركة الاهرام للمجمعات) نتيجة عدم سداد كامل قيمة مسحوباتهم والمستحق عليهم وكذا أجور نقل الاقماح لحساب الشركة العامة للصوامع .

يتعين العمل على تحصيل مديونيات الشركة طرف العملاء لما لذلك من اثر على السيولة واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة.

- نحو ٥٠٤,٧ ألف جنية قيمة مديونية مستحقة على بعض عملاء مشترى محلات تجارية ببرج فرشوط منها نحو ٢٦٦,٦ ألف جنيه قيمة متأخرات سداد الأقساط المستحقة عليهم بلغ ما تم سداده من تلك المتأخرات بعد تاريخ المركز المالى وحتى تاريخ انتهاء الفحص فى ٢٠٢٠/٢/١٠ نحو ٩٠,١٥٠ ألف جنيه .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مشترى الوحدات بعمارة فرشوط لما لذلك من اثر على السيولة ، والالتزام بشروط التعاقد واخذ الضمانات الكافية للحفاظ على حقوق الشركة طرف الغير.

- نحو١٩ ألف جنيه قيمة عمولات توزيع مستحقة لبعض مستودعات السلع الغذائية بأسوان ولم يتم تسوية أرصدتهم بقيمتها .

يتعين أجراء التصويب اللازم.

- نحو ١,٩٤٧ مليون جنيه قيمة أرصدة مدينه متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام لم تنفذ ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ١,٩٢٧ مليون جنيه ، ويتصل بذلك تم تسوية نحو ٤٣٧٥٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة علي العميل/روزينا (عزت أبو العلا) باستخدام المخصص دون اعتمادها من السلطة المختصة.

يتعين الاتصال بالجهات المعنية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وكذا اعتماد تسوية مديونية العميل عزت أبو العلا من السلطة المختصة.

- *تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض طرف وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يلى :*

- ارتفاع تلك الارصدة والبالغة نحو ٦٥,٣٠١ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ نحو ١,٨٧٠مليون جنيه) عن الأرصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٧,٠٩٨ مليون جنيه والبالغ نحو ٥٨,٢٠٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة بلغت نحو ١٢,٢ % .
- بلغت مديونية مندوبي البيع -المعينين بالشركة- بحسابات العملاء وأوراق القبض نحو ٥٠,٢١١ مليون جنيه وهى تمثل نحو ٧٢% من رأس المال المصدر والمدفوع للشركة ،

وبزيادة نحو ٥,٣٢١ مليون جنيه عن قيمة المديونية المستحقة فى ٢٠٢٠/٧/١ والبالغة نحو ٤٤,٨٩٠ مليون جنيه

- عدم وجود سياسة فعالة من إدارة الشركة قادرة على تحصيل المديونية المستحقة طرف مندوبى البيع حيث أنها فى تزايد بشكل واضح وتمثل نحو ٧٧% من اجمالى مديونية العملاء وأوراق القبض فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- اعتماد الشركة على مندوبى البيع فى التسويق والتحصيل من بعض العملاء وعدم وجود بيانات تحليلية خاصة بعملاء مندوبي البيع يمكن من خلالها متابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء الأمر الذي يضعف الرقابة علي نظام البيع بالشركة .
- تضخم مديونية بعض مندوبي البيع (شاملة أوراق القبض) نتيجة عدم سداد كامل المسحوبات وأوراق القبض المستحقة ومن أمثلتها (المندوب احمد على حيث بلغت نحو ١٠,٨٥٠مليون جنيه، خالد عفيفي نحو ١٠,٥٢٨مليون جنيه ، محمد جمال نحو ٦,٩٦٦ مليون جنيه ، احمد مصطفى نحو ٤,٧٧١ مليون جنيه) .
- تجاوز مديونية بعض مندوبي البيع لمبلغ التأمين المحدد كسقف ائتماني للرصيد في بعض الفترات ، كما ان شروط التامين ان التعويض يكون بنسبة ٧٥% من قيمة وثيقة التأمين .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المندوبين وإعادة النظر في سياسة الشركة الائتمانية والتأمينية في ظل عدم اعتراف شركات التأمين بالتعويضات ، ونظام التعامل مع مندوبي البيع حول زيادة مديونياتهم وتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يكفل توفير الحماية اللازمة حفاظاً على أموال الشركة ومتابعة فترات الائتمان الممنوحة للعملاء في ظل ارتفاع مديونية مندوبي البيع.

- انخفاض مسحوبات مندوبى البيع وعدم تسديد كامل المديونية المستحقة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١الأمر الذى أدى الى انخفاض معدل الدوران لدى بعض مندوبى البيع والتى بلغت ٦,٢ مرة (سامح سلامة) فى اعلاها و٠,٢ مرة فى ادنها (مصطفى اسماعيل) . ويتصل بذلك انخفاض مسحوبات المندوب اسماعيل مصطفى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة حوالى ٧٧ طن وعدم تناسبها مع المديونية المستحقة طرفة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة نحو ١,٩٤١مليون جنيه .

يتعين بحث ما سبق مع و دراسة أسباب انخفاض مسحوبات المناديب من الدقيق وانخفاض المسدد من المديونيات المستحقة لما لذلك من اثر على السيولة .

- توقف بعض مندوبي البيع عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ ، دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة وبيانها كما يلى :-

- نحو ٥,٥٥٢ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب حسن عبود الذى توقف عن سداد وتسويق منتجات الشركة منذ اكتوبر ٢٠١٨ وصدر ضده احكام بالجنح التالية :-
  - جنحة رقم ٦٧٥١ لسنة ٢٠١٩ جنح الهرم (شيك بمبلغ ٩٥٠ الف جنيه) غيابي ثلاث سنوات .
  - جنحة رقم ٦٥٧٢ لسنة ٢٠١٩ الهرم (شيك بمبلغ ١٩٣ ألف جنيه) غيابي سنتين.
  - جنحة رقم ٤٣٨٧ لسنة ٢٠١٩ الهرم (تبديد) غيابي ثلاث سنوات .

وبالرغم من صدور احكام قضائية ضد المندوب حسن عبود الا ان الشركة حتى تاريخ الفحص في ٢٠٢٠/٩/١٤ لم تتمكن من الحصول على التعويض من شركات التأمين ، وقامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩محكمة شمال الجيزة ضد شركة المهندس للتأمين للمطالبة بصرف التعويض ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٣/٢٤.

- نحو ٣,٢٧٤ مليون جنيه مستحقة طرف المندوب مصطفى عبود الذى توقف عن بيع وتسويق منتجات الشركة منذ سبتمبر٢٠١٨، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر قرار مجلس الإدارة بالموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضده وتم تقديم بلاغ الى النيابة العامة بالقضية رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٣١ أدارى ثانى أكتوبر وتم أخلاء سبيله من النيابة العامة والقضية قيد التحقيق.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة طرف مندوبي البيع مع متابعة الاجراءات القانونية لتحصيل المديونيات المستحقة للشركة وتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها والاتصال بشركة التامين للحصول على التعويض المناسب .

- تضمنت عملاء الإدارة ما يلى :

- تضخم أرصدة بعض عملاء الإدارة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نتيجة عدم سداد كامل قيمة المديونية خلال الفترة الأمر الذى يؤثر على السيولة النقدية والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ١١,١ مليون جنيه ، ويتصل بذلك عدم التزام العميل شركة الشروق للتجارة بالسداد فى المواعيد المحدد لقيمة الشيكات المسحوبة علية وقيام الشركة بجدولتها وفرض غرامات بلغت نحو ٥٩ الف جنيه .

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف العملاء و أخذ الضمانات الكافية للحفاظ على أموال الشركة ، لما لذلك من أثر على السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

- نحو ١,٧٠٨ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف بعض عملاء الإدارة الذين توقفوا عن تسويق منتجات الشركة مرفوع بشأنهم دعاوى قضائية صدر بها أحكام ولم تنفذ ، وبعضها متداولة ، والبعض الأخر لم يتخذ بشأنها إجراءات قضائية .

يتعين متابعة تحصيل هذه المديونيات مع الاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الإحكام الصادرة لما لذلك من اثر على توافر السيولة النقدية وحفاظا على أموال الشركة ، مع ضرورة تحديد مدي كفاية الضمانات المقدمة من العملاء لتلافي ذلك مستقبلاً ووضع الدراسة اللازمة بشأن اضمحلال أرصدة العملاء .

- ترتب على توسع شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى البيع الاجل وعدم تحصيل المديونيات المستحقة الى انخفاض رصيد النقدية بالصندوق والبنوك فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لنحو ١٤,٣٨٢ مليون جنيه بانخفاض نحو ١٠,٢٥٦ مليون جنيه عن الرصيد فى ٢٠٢٠/٧/١ والبالغ نحو ٢٤,٦٣٨ مليون جنيه وقد تبين الاتى :-

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية نتائج أنشطة التشغيل بالسالب بنحو ١٠,٥٧٣ مليون جنيه الأمر الذى يشير الى عدم قدرة أنشطة التشغيل على توفير السيولة لسداد الالتزامات المتداولة للشركة.
- حتى تاريخ الفحص ٢٠٢٠/٢/١٧ لم تقم الشركة بسداد قيمة توزيعات الأرباح والتي أقرتها الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغة نحو ٦ مليون جنيه.

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة العمل على تحصيل المديونيات طرف مناديب البيع والعملاء لما لذلك من اثر على توفير السيولة بالشركة.

- *تضمنت حسابات أوراق القبض بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن ما يلى :-*

- نحو ٦,٨٩٨ مليون جنيه تم تبويبها بالحساب بالخطأ تمثل قيمة شيكات تحت التحصيل .
- نحو ١٨,١٤٥مليون جنيه تخص مندوبي البيع بلغ قيمة الغير محصل منها حتى تاريخ انتهاء المراجعة فى ٢٠٢٠/٢/١٧ نحو ٥,١٠٨ مليون جنيه بالرغم من استحقاق اجلها .
- قامت الشركة بفرض غرامات تأخير بمقدار ١% على عدم سداد قيمة اوارق القبض فى مواعيد استحقاقها وبلغت اجمالى قيمة الغرامة نحو ١٠٤ ألف جنيه.
- صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٠/١٣/١١ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ بالموافقة على تخفيض غرامة التأخير وقدرها ١%لتصبح ٠,٥ % وذلك اعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١ حتى

٢٠٢٠/١٢/٣١ ، الامر الذى يشير على عدم قدرة سياسة البيع والتسويق بالشركة على تحصيل قيمة المديونيات المستحقة طرف مندوبي البيع (بحسابات العملاء ، أوراق القبض) .

يتعين أعادة النظر فى السياسة التسويقية للشركة والسياسة الائتمانية للبيع وبحث أسباب عدم تحصيل قيمة أوراق القبض في تواريخ استحقاقها و أثر ذلك علي السيولة النقدية بالشركة .

- ظهر رصيد مصروفات مدفوعة مقدما فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بحسابات شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنحو ٢٣٦ الف جنيه بالخطأ و صحته نحو ٣٦٤ الف جنيه حيث تم تحميل نحو ١٢٨ الف جنيه قيمة أقساط تأمين مدفوعة مقدماً على المصروفات .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- *اسفرت مراجعة حساب ايرادات مستحقة التحصيل بشركة مطاحن مصر العليا عن ما يلى :*

- لم يتم تعلية ايرادات الفترة بنحو ١٣٦ الف جنيه قيمة بعض الايرادات المستحقة (الغير مسددة) عن ايجار بعض الوحدات بالمول التجاري ، وابراج طهطا ....الخ فيما عدا المسدد منها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧،٢٨) بشأن استخدام أساس الاستحقاق .
- تضمن الحساب نحو ٨٠١ الف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض المستأجرين تبين بشأنهم ما يلى:-
  - نحو ٤٠٦ الف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد والناتجة عن إعادة جدولة للقيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت الى انهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة إقساط متساوية تنتهى فى ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بسداد الأقساط المستحقة وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فى بعضها بالحبس والبعض الأخر محدد له جلسة فى مارس ٢٠٢١.
  - نحو ٣٥٧ الف جنيه قيمة المتأخرات طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات ، مقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بها احكام لصالح الشركة ولم تنفذ والبعض الاخر ترك العين.

- نحو ٣٧,٨ الف جنيه باسم البليغ حمدى إسماعيل مستأجر الوحدة رقم(١٤) ادارى ببرج طهطا مقام ضدة الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٠١٨ م ك ايجارات سوهاج حكم فيها لصالح الشركة واستأنفت برقم ٤٢٣٢ وحكم فيها لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٤.

يتعين العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف المستأجرين والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالحها مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة.

- *تضمنت الأرصدة المدينة المتنوعة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بشركة مطاحن مصر العليا عن ما يلي :*

- عدم وجود دراسة للوقوف على الأسس التى استندت اليها الشركة فى تقدير قيمة الاضمحلال المكون لمواجهة تلك الأرصدة المدينة المتوفقة والبالغة نحو ١,٤٢٧مليون جنيه.

يتعين اجراء الدراسة اللازمة .

- نحو ٧٧٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد حتى تاريخ المراجعة في ٢٠٢٠/٢/١٠ .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونية.

- ظهور بعض الأرصدة دائنة (شاذة) بلغت نحو ٨ الآف جنيه.

يتعين بحث تلك الارصدة و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك

- نحو ٦٦٩ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة عجز سولار ،منها نحو ٦٥٧ ألف جنيه قيمة التصرف فى كمية من الأقماح حوالي ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضده الجناية رقم ١٣٩٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام ومؤجلة لجلسة ٢٠٢١/٤/١٩ لورود التقرير ، ومكون عنها مخصص اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية لاستأداء حقوق الشركة طرف المذكور .

- نحو ١١١ الف جنيه قيمة مديونية مستحقة على بعض سائقي سيارات النقل بقطاعي الحركة والنقل بسوهاج وقنا عن عجز وقود والناتجة عن صرف كميات من السولار تفوق الاستهلاك طبقاً للمعدلات النمطية لكل سيارة وذلك وفقا لما امكن حصره .

يتعين حصر و بحث وتحديد المسئولية عن تكرار تلك العجوزات والإفادة، مع العمل على تسوية وخصم زيادات الوقود أولاً بأول تفاديا لتراكم قيمة العجوزات على السائقين حفاظاً على أموال الشركة .

- *تضمنت الأرصدة المدينة الاخرى بحسابات شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة مايلى .*

- نحو ٦٧٦ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة / صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم وقيد برقم ١٠٨ تعويضات مستأنف الجيزة وتم قبول الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ في ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه .

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية وإجراء التسويات في ضوء ذلك .

- نحو ١١٦٢٢ جنيه باسم / وائل عبد العزيز (سائق) قامت الشركة برفع دعوى برقم / ١٤١٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/٦ بالحبس ثلاث سنوات، وكفالة ثلاثة ألاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.

نكرر التوصية بمتابعة ما اتخذته الشركة من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة لدى السائق ، ومتابعة التنفيذ والإفادة

- تم تقييم أرصدة العملات الأجنبية بالبنوك (٤٥٨٩٥,٧٢ دولار، ٩٨٢٣١,٣٨ يورو) بشركة مطاحن مصر العليا بنحو ٢,٥ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بالخطأ وذلك بالأسعار المعلنة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وصحته ٢,٥٠٤ مليون جنيه وفقا بالأسعار المعلنة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بفرق نحو ٥٥ الف جنيه ، بالمخالفة للبند (أ) من الفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يقضي بأنه " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال".

يتعين إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية تطبيقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه و إجراء التسويات اللازمة.

- ظهر حساب حقوق الأقلية بقائمة المركز المالى المجمعة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٥١,٢ مليون جنيه وقد تبين عدم تضمينه أرباح الفترة لشركة وادى الملوك والتى تم إدراجها بالكامل ضمن بند أرباح الفترة للشركة الأم ، فضلا عن عدم فصل واظهار حصة الاقلية فى ربح شركة وادى الملوك عن الفترة بقائمة الدخل وذلك بالمخالفة لما يقضى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) بشأن القوائم المالية المجمعة ، فقرة رقم (٢٢) والفقرة رقم "أ ت ٩٤ " من ملحق المعيار، كما لم يتم استبعاد المعاملات المتبادلة بين الشركتين بالمخالفة للفقرة رقم(٢١) ، والفقرة رقم "أ ت (٨٦) " ج عند اعداد قائمتي الدخل المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة.

يتعين الإلتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها بحسابات شركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥٩,٨٤٥مليون جنيه و نرى عدم كفايته حيث تبين بالفحص:
  - ورد من المركز الضريبى لكبار الممولين ضريبة الدخل فى ٢٠١٩/٦ برقم ١١٩٦٩ بتاريخ ٢٠١٩ /٦/٢٤ عن اعوام من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بإجمالى مستحقات على الشركة بنحو ٨,٧٨٠ مليون جنيه ، منها نحو ٧,٩٤١ مليون جنيه يمثل مقابل تأخير حتى ديسمبر ٢٠١٨ و تم احالة سنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الى اللجنة المتخصصة .
  - بلغت قيمة فروق الفحص الضريبى عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ وكذا اعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/٢٠١٥ بالاضافة لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ فيما يتعلق بضريبة الدخل مبلغ نحو ١٣٦,٦٥٥ مليون جنيه و تم احالة فحص الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ الى لجنة الطعن و الاعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/٢٠١٥ الى اللجنة المتخصصه و عام ٢٠١٥/٢٠١٦ الى اللجنة الداخلية
  - بلغت مطالبات ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤ والتي تم حسابها تقديريا من قبل مصلحة الضرائب نحو ٥٠,٩٣٦ مليون جنيه منها نحو ١٦,٧٥٥ مليون جنيه عن اعوام ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ تم ربطها بنموذج (٣٨) مرتبات فضلا عن فوائد تأخير

الخاصة بها وتم الطعن حتي ٢٠١٤ و تم إحالة الاعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢ لإعادة الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين بناءً على قرار لجنة الطعن.

- تم الفحص الضريبى للشركة عن اعوام من ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ فيما يخص ضريبة الدخل و قد نشأ عنها فروق فحص و ذلك طبقا لنموذج ١٩ نحو ٦٥,٥٠٢ مليون جنيه.
- بلغت فروق الفحص عن أعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦ فيما يخص ضريبة القيمة المضافة نحو ٧٨,٣٨١ مليون جنيه قد قامت الشركة بدفع كامل قيمة تلك الفروق والتى يوجد عليها منازعات قضائية بين الشركة و مأمورية الضرائب على القيمة المضافة ومازالت متداولة وتم فحص ضريبة قيمة مضافة عن اعوام من ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩ و قد نشأ عنها مطالبة طبقا لنموذج ١٥ ق م بنحو ١١٤,٦٤١ مليون جنيه قامت الشركة بسداد نحو ٦٣,٣٧١ مليون جنيه بخلاف نحو ٣,٥٨٢ مليون جنيه ضريبة إضافية تمثل ١٠% من الضريبة الاضافية المستحقة و ذلك بعد تطبيق قانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التجاوز عن الضريبة الاضافية المستحقة على اصل الدين، و لم تقم الشركة بسداد الفروق الضريبية لعامى ٢٠١٧/٢٠١٨،٢٠١٨/ ٢٠١٩ بقيمة بلغت نحو ٥١,٢٧٠ الف جنيه بخلاف الضريبة الاضافية التى تستحق على ذلك المبلغ.
- تم الطعن من قبل الدولة على ربط الضريبة العقارية على مجمع اولاد نصير- مطحن ناصر اسوان - مطحن حورس بدعوى ارقام ١٣٠١٤/ ٥ق سوهاج ، ١٠٤٤١٠ ل ٦٥ ، ١٠٥٤٣٣ ل٦٥ للمطالبة بالغاء قرار لجنة الطعن و اعادة الربط بناءا على تقدير المأمورية و التى نشا عنها نزاع على نحو ٦٤,٤١١ مليون جنيه حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- بذلك تبلغ اجمالى قيمة النزاعات الضريبية الخاصه بالشركة نحو ٣٧٧,٥٥٤ مليون جنيه.

يتعين متابعة الموقف الضريبي للشركة مع مصلحة الضرائب و إجراء ما يلزم من تسويات محاسبية في ضوء ما يسفر عنه الفحص الضريبي مع إعادة النظر في المخصص ليتناسب مع الالتزامات القائمة و مراعاة أثر ذلك علي نتائج الأعمال واثبات كافة الخلافات الضريبية بالموقف الضريبي للشركة.

- ظهر رصيد مجمع اضمحلا ل الأصول فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٢,٣٦٠ مليون جنيه لمطحن الاتحاد على الرغم من ان المطحن يعمل برخصه مؤقته ، فقد تلاحظ قيام الشركة برد خسائر

الاضمحلال بشكل منتظم على سنوات بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) فقره (١١٩) و التى تنص على (يتعين اثبات عكس أية خسائر ناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل بخلاف الشهره على الفور بقائمة الارباح و الخسائر)

يتعين الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري سالف الذكر.

- بلغ رصيد المخصصات بحسابات شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١,٩٧٩ مليون جنيه وهو نفس رصيد ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون إجراء دراسة عليه فى تاريخ المركز المالى ونرى عدم كفايته خاصة فى ظل وجود نزاعات ضريبية (ضرائب دخل) بنحو ٢٢٣ مليون جنيه .

يتعين إعادة دراسة المخصص فى ضوء ما سبق الإشارة إليه لمقابلة التزامات الشركة فى ضوء المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب و ما قد تسفر عنه لجان الطعن .

- أسفرت مراجعة حسابات الموردين بشركة مطاحن مصر العليا عن وجود بعض الأرصدة المدينة لبعض الموردين لم يتم تسويتها بالرغم من أداء الخدمة او التوريد وتأخر إثباتها بالدفاتر خلال فترة المراجعة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٧٤,٣ الف جنيه .

يتعين اجراء التسويات اللازمة اول باول

- ظهر رصيد الضرائب العقارية بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥,٨٧٤مليون جنيه فى حين ان اجمالى المستحق فيما يخص الضريبة العقارية عن الفترة من بداية تطبيق (القانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ والقرار بقانون رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣) حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٩,٦٦٥ مليون جنيه و اجمالى المسدد عن ذات الفترة بلغ نحو ٢٢,٤٩٥ مليون جنيه بفارق نحو ٧,١٧٠ مليون جنيه ، وذلك وفقا للمستندات المقدمة لنا و يتصل بما سبق صدور احكام لصالح الشركة ارقام (٤٥٢٣ ل٦ ق، ١٢٤٥ ل ٥ ق، ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (البلينا، شونة طهطا(١)، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوى لتلك الوحدات .

يتعين بحث و دراسة اسباب تلك الفروق و إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك و مراعاة تطبيق اثر الاحكام الصادرة لصالح الشركة سالفة الذكر على الحسابات ذات الصلة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) فقره (٤٢).

- بلغ رصيد حساب الأجور المستحقة بشركة مطاحن مصر العليا في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣٥,٨٦٦ مليون جنيه تضمن نحو ٥ مليون جنيه تحت مسمى الوسيط معلى بصورة إجمالية دون تحليل لطبيعتها وفصل مكوناتها.

يتعين إعداد البيانات التحليلية اللازمة لتوضيح المستحقين.

- تضمنت الأرصدة الدائنة الاخرى بشركة مطاحن مصر العليا فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يلى :

- نحو ٣,٩٠٤ مليون جنيه تمثل قيمة مبالغ وعمولات محصلة لصالح بعض الجهات .

يتعين بحث ما سبق ، واتخاذ ما يلزم لتسوية وسداد تلك المبالغ في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وطبقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

- بنحو ١٧١الف جنيه باسم حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية قيمة ما تم تعليته لحساب صندوق موازنة الأسعار بالشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ دون ايضاح السند القانوني لتمويل هذا الحساب.

يتعين ضرورة موافاتنا بالسند القانوني لتمويل هذا الصندوق واجراء المطابقة على الرصيد مع الشركة.

- نحو ٥٤٥ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ .

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة، وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

- نحو ٥٣٢ الف جنيه قيمة ضرائب عقارية ، واستهلاك كهرباء وإيجارات محصلة من شركات المحمول عن تأجير بعض الاسطح بوحدات الشركة المختلفة.

يتعين بحث هذه المبلغ واجراء التسويات اللازمة على الحسابات المختصة.

- نحو ١١,٦ ألف جنيه عبارة عن مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك بعضها منذ عام ٢٠٠٧ ولا تخص الشركة .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة والإفادة.

- تم تخفيض الحساب بنحو ٢١٤ الف جنيه (قيمة مصاريف ادارية اعوام لاحقة لعمارات الشركة المختلفة) بالخطأ وصحته ١٨٥ الف جنيه بفرق قدرة ٢٩ الف جنيه.

يتعين اجراء التصويب اللازم واثر ذلك على الحسابات المختصة.

- بلغت ايرادات محصلة مقدما بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة نحو ٢٢٤,٤ الف جنيه تتضمن نحو ١٨٦الف جنيه قيمة أيرادات تخص الفترة .

يتعين اجراء التصويب اللازم واثر ذلك على الحسابات المختصة.

- ظهر رصيد حسابات دائنة مصالح و هيئات بحسابات شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنحو ٣,٩٨٩ مليون جنيه تضمن رصيد مدين باسم ضرائب دخل دفعات مقدمة بالخطأ بمبلغ نحو ٩٥٤ ألف جنيه و صحته حسابات مدينة لدى مصالح وهيئات .

يتعين التصويب والإفادة .

- بلغت الضريبة على الدخل نحو ١٥,٢ مليون جنيه تقديرياً حيث تم حسابها علي أساس صافي الربح المحاسبي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ دون إعداد اقرار ضريبي لأغراض المركز المالي ، كما لم يتم حساب الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦).

يتعين مراعاة أحكام قانون ضرائب الدخل ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتى تظهر القوائم المالية على حقيقتها.

- بلغ صافى الربح المحقق خلال الفترة نحو ٥٢,٤ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بنقص بلغ ١٣,٤ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة ٦٥,٨ مليون جنيه بنسبة انخفاض بلغت نحو ٢٠,٤% وقد تبين الاتي :
  - ساهمت الإيرادات العرضية (الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٢٨,١ مليون جنيه وبنسبة ٤١,٦% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ ٦٧,٦ مليون جنيه .
  - نقص كميات القمح المطحون لانتاج دقيق تموينى استخراج ٨٢% بشركة مطاحن مصر العليا خلال الفترة البالغة ٥١٤٣٣١ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ٣٤٧٢٩ طن والبالغة ٥٤٩٠٦٠ طن وبنسبة نقص ٦,٣% .
  - نقص كميات القمح المطحون لانتاج دقيق فاخراستخراج ٧٢% بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة خلال الفترة البالغة ٦٠٠٣٥,١ طن عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو ٥٨٩٣,١ طن والبالغة ٦٥٩٢٨,٢ طن وبنسبة نقص ٨,٩% وعن الطاقة المتاحة بنحو ٢٤٤٦٤طن والبالغة ٨٤٥٠٠ طن بنسبة نقص ٢٩% .

- ترتب على ما سبق نقص اجمالى ايرادات النشاط بشركة وادى الملوك للطحن خلال الفترة البالغة نحو ١٥٧,٧ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق بنحو١٣,٩ مليون جنيه والبالغة ١٧١,٦ طن وبنسبة نقص ٨,١% وخاصة فى ضوء ما يلى :
  - اسفر نشاط الطحن للغير عن خسارة بلغت ٧٠٦ ألف جنيه حيث بلغت ايرادات التشغيل للغير٥,٤ مليون جنيه وبلغت تكلفتها نحو ٦,١٠٦ مليون جنيه .
  - اسفر نشاط النقل للغير عن خسارة بلغت ٨٣ ألف جنيه حيث بلغت ايرادات النقل للغير نحو ١,١١٤ مليون جنيه وبلغت تكلفتها نحو ١,١٩٧ مليون جنيه .

يتعين بحث ما سبق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم نتائج اعمال الشركة من انشطتها الرئيسية.

- تمسك شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة نظام تكاليف لا يفى بالغرض منه حيث تمسك الشركة نظام تكاليف يفي بغرض تقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقي الأنشطة .

يتعين تطوير نظام التكاليف حتي يمكن الحكم من خلاله علي أنشطة الشركة وتصبح أداة فعالة بقياس التكاليف وقياس الإنحرافات ومساعدة إدارة الشركة علي إتخاذ القرارات المناسبة .

- عدم إلتزام شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسب الإستخراج النمطية للدقيق إستخراج ٧٢% الخاص بها حيث بلغت ٧٤,٣% للدقيق خاصة وان العميل / مصنع مكرونة كوين قام بخصم مبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه من مستحقات الشركة قيمة غرامة مخالفة مواصفات وتحليل عينات وفروق أوزان نتيجة ارتفاع نسبة الرطوبة بالدقيق المنتج عن المواصفات القياسية.

يتعين الإلتزام بنسب الإستخراج النمطية للدقيق حفاظاً علي جودة منتجات الشركة والمواصفات المطلوبة حتي لا تتعرض الشركة لأية غرامات نتيجة ذلك .

- تم تخفيض مصروف خامات و مواد و وقود بحسابات شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنحو ٢٥٣ الف جنيه قيمة المحسنات التى يتم بيعها لشركة مطاحن مصر العليا بالخطأ وصحتها ان يتم الاعتراف بها ضمن ايرادات النشاط الاخرى.

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- *اسفرت مراجعة حسابات المصروفات والإيرادات بشركة مطاحن مصر العليا عن بعض الملاحظات بيانها كما يلى :*

- لم يتم تحميل المصروفات – خدمات مشتراة بمبلغ ١٣٢٢٢١٤ جنيه قيمة ١٠% مصروفات ادارية على ايرادات نقل الاقماح المستوردة لحساب الشركة العامة للصوامع والتخزين .
- تعرضت بعض سيارات الشركة لحوادث بعضها فى شهر مارس ٢٠١٩وحتى تاريخ الفحص فى ٢٠٢١/٢/٨ تقدر تكلفة إصلاحها بنحو ٣١٦ ألف جنيه ، لم تقم الشركة بموافاة شركة التأمين بالمستندات اللازمة للحصول على التعويض المناسب .

يتعين سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لصرف التعويض المناسب من شركة التأمين وإصلاح السيارات واجراء التسويات على الحسابات المختصة.

- بلغ حساب تعويضات وغرامات (مدين) نحو ٣,٦٣ مليون جنيه تتمثل في قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن العمولات القانونية المثبتة برخصة تسير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات.

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعاً لتوقيع تلك الغرامات وحفاظاً علي كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث واتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل علي الحد من تلك الغرامات تعظيماً للإيرادات.

- تم تخفيض المصروفات بنحو ٤,٥٣٢ الف جنيه بإجراء مقاصة بين الإيرادات والمصروفات بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات أرقام (٣٢،٣٣،٣٤) يمثل الفرق بين سعر بيع الدقيق للمستودعات والمحدد بواقع ٦٥٠ جنيه للطن طبقا للقرار الوزاري رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠١٧ وبين أسعار المحاسبة مع الهيئة العامة للسلع التموينية والمحدد بواقع ٦٢٠ جنيه ودون اجراء مطابقة مع الهيئة .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بالقرارات الوزارية مع ضرورة اجراء المطابقة مع الهيئة واجراء التسويات اللازمة بالحسابات الخاصة بها ، ووفقا لما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار إليه.

- تضمنت مصروفات الفترة مبالغ مقيدة تقديرياً بنحو ٢٤,٠١ مليون جنيه قيمة اجور نقدية ومزايا عينه وفقاً لما يلى:-
  - نحو ٢٠,١٨٠ مليون جنيه قيمة مكافاة العاملين عن الميزانية تم تقديرها بنسبة ٥٠% من المنصرف الفعلي العام السابق ودون العرض على السلطة المختصة.
  - نحو ٣,٨٣ مليون جنيه قيمة مزايا عينيه تقديرية (نحو ١,٤٦٠ مليون جنيه علاج طبى دون ورود الفواتير الفعلية، نحو ٢,٣٧٠ مليون جنيه قيمة ما تحملته الشركة من الدقيق البلدي استخراج ٨٢% المنصرف للعاملين ، بدون اجراء مطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية).

يتعين حصر المصرفات الفعلية وإجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.

- أسفر مراجعة قائمة التدفقات النقدية عما يلى:
  - تضمنت قائمة التدفقات النقدية خصم نحو ٣٣,٤٤٧ مليون جنيه و التى تمثل مصروف الضريبة الجارية عن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالخطأ فقد تبين ان ذلك لا يمثل تدفق نقدى خارج حيث ان الشركة تطبق نظام الدفعات المقدمة طبقا للمادة ٦٢ من قانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وعليه فإن الشركة تدفع دفعات منتظمه ظهر اثرها النقدى فى تسويه العملاء والارصدة المدينه ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.
  - تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الإستثمار نحو ٩,٧٢٣ مليون جنيه تمثل مدفوعات لشراء اصول ثابته لم نقف على اسس التى استندت اليها الشركة فى حساب تلك التدفقات.
  - تم تضمين المستخدم من المخصصات بمبلغ ٦٢,٤٧٥ مليون جنيه ضمن تسويات بنود غير نقديه بالخطأ وصحتها تضمينها فى التغير فى الدائنون ضمن انشطة التشغيل.
  - لم يتم تسويه الفوائد المستحقة بمبلغ نحو ٢٠,٩٨١ ضمن تسوية البنود غير النقدية
  - تم تضمين تسوية ارباح بيع اصول ثابته بمبلغ ٤٨٧ ألف جنيه ضمن انشطة الاستثمار بالخطأ و صحتها ضمن تسويات بنود غير نقدية.

كما أسفر مراجعة قائمة التدفقات النقدية شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة عما يلى :-

- تم تسوية بند الاهلاك و الاستهلاك ضمن البنود غير النقدية بنحو ٨٠٦ الف جنيه بالخطأ وصحته نحو ١,٠٤٨ مليون جنيه .
- تضمنت تسوية البنود غير النقدية رد نحو ١٠٠ الف جنيه تحت مسمى التزامات مدفوعات مشروعات تحت التنفيذ بالخطأ حيث ان ذلك المبلغ لم يتم تأثير قائمة الدخل به بالاساس حتى يتم تسويته .
- تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار نحو ٦٦٧ الف جنيه تمثل مدفوعات لشراء اصول ثابته تتضمن نحو ١٠٠ الف جنيه تمثل قيمة ما تم تحويله من حساب التكوين الى حساب الاصول ظهر اثره النقدى خلال العام المالى السابق .
- تضمنت التدفقات النقدية من انشطة الاستثمارنحو ٢٤٢ الف جنيه تحت مسمى متحصلات نقدية من انشطة الاستثمار بالخطأ حيث ان ذلك المبلغ لا يمثل تدفق نقدى داخل و انما تكلفة استبعادات اصول ثابته .

يتعين إعادة النظر فى قائمة التدفقات النقدية و إعدادها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) بالخاص بالتدفقات النقدية.

- تم حساب نصيب السهم من أرباح الفترة الظاهر بقائمة الدخل بنحو ٧,٤٨ جنيه للسهم ولم يتم مراعاة طريقة حساب نصيب السهم من الارباح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم .
- لم يتم الإفصاح عن إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي بشركة مطاحن مصر العليا بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - القوائم المالية الدورية -(فقرة ١٦أ- بند ز) .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها.

الاستنتاج :

وفى ضوء فحصنا المحدود و باستثناء ما جاء بالفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مما لا يعد تحفظا نشير الى

- لم يتم مراعاة ما ورد بالمادة رقم (٧٧) بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذا مواد اللائحة التنفيذية ارقام(٢٣٧، ٢٣٨ ، ٢٤٠) والنظام الأساسي للشركة بالمواد ارقام (٢٢ ، ٤٣) ، وكذا ما ورد بالمادة رقم (٦) بنود ارقام (٧ ،٩) من قواعد القيد والشطب الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والقرار رقم ٤٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٢ بشأن حظر الجمع بين منصبي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب التنفيذي ، والكتاب الدوري رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٩ على ان يتم توفيق الاوضاع خلال سنة من تاريخ العمل به أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة ، وخطاب البورصة المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بشأن تعديل قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بمادة رقم (٨).

يتعين الالتزام بالقواعد المنظمة في هذا الشأن.

تحريراً في : ١ /٣/ ٢٠٢١

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب/ احمد فاروق عبد الحليم)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب/ أشرف محمد سعد الدين)

يعتمد،،،

الوكيل الاول

مدير الإدارة

(محاسب/ هويدا حسن محمد عبدالصمد)